مخالفاً للمادة ٧٦ من معاهدة جنيف الرابعة (**المصدر نفسه**).

وطبقاً لتقرير وزارة الخارجية الاميركية لم تصدر اسرائيل، خلال العام ١٩٨٩، أية مذكرة ابعاد بحق فلسطينيين، لكنها أبعدت، عملياً، ٢٦ فلسطينياً، بينهم خمسة صحفيين وخمسة نقابيين. وانتقد التقرير الممارسة هذه، وأشار الى ان الولايات المتحدة الاميركية اعتبرتها مخالفة للمادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**).

على صعيد آخر، ذكر التقرير ان العام ١٩٨٩ شهد تأخيراً كبيراً في محاكمة المتهمين الفلسطينيين، نظراً الى عددهم الكبير والنقص القائم في عدد القضاة والمدّعين العامين العسكريين. وبعد ان أشار التقرير الى الصلاحيات شبه المطلقة الممنوحة للسلطات العسكرية الاسرائيلية في خرق حرمة المنازل، والمؤسسات، والمستشفيات، أشار الى ان سلطات الاحتلال أغلقت، ودمّرت، ١٧٠ منزلاً في العام ١٩٨٩، لأسباب أمنية. وهو ما تعتبره الادارة الاميركية عقاباً لاصحاب المنازل مخالفاً لمعاهدة جنيف الرابعة (**المصدر نفسه**).

انعدام القانون

وأورد التقرير السنوي الثاني لمؤسسة «الحق» الفلسطينية، الذي وقع في ستمئة صفحة، تضمّنت تسعة عشر فصلاً، أعلن عن مضمونها في مؤتمر صحافي عقد في الفندق الوطني في القدس، بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٠، تفاصيل عن انواع العنف التي مارسها الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٥٠ (١٢٢٥)، ٤ ـ ١٠/٣/١٩٩٠). وقدّم التقرير مؤشرات الى عمليات قتل متعمّد ارتكبها الجيش الاسرائيلي. واتهم سلطات الاحتلال بممارسة التعذيب، وبانتهاك القانون الدولي بشكل منظّم. وأورد التقرير مثالاً على عمليتي قتل متعمّد، وقعت احداهما في رام الله والاخرى في نابلس، في ظروف وصفها بأنها «ترقى الى مستوى الاغتيال» (**القبس**، الكويت، ٢٦/٢/١٩٩٠). وأكد التقرير استشهاد ٣٧٠ فلسطينياً على أيدي جنود اسرائيليين، خلال العام ١٩٨٩، ذكر ان ٨٤ بالمئة منهم هم من الشبان ممّن تتراوح أعمارهم بين ١١ و٢٥ عاماً. كما أشار الى استشهاد ١٦٠ صبياً تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً منذ بدء الانتفاضة أواخر العام ١٩٨٧ («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**).

وواجه تقرير «الحق» صعوبة في التعاطي مع موضوع القتلى من الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فقد ذكر التقرير ان الفلسطينيين قتلوا سبعة من مواطنيهم، وهاجموا عدداً آخر. ولم يحاول التقرير «توثيق عمليات تصفية العملاء؛ اذ اعتبرت المؤسسة [الحق] ان مسؤوليتها انحصرت في التحقيق في الأعمال المسؤولة عنها الدول، وليس الاعمال التي قام بها افراد». وبسبب هذا الموقف، تعرّض تقرير «الحق» لانتقادات، ولنقاش حادّ مع الصحافيين، وخصوصاً الاسرائيليين منهم الذين اعتبروا موقف «الحق» هذا تهرّباً من تحمّل مسؤولياتها تجاه حقوق الانسان. وردّت المحامية منى رشماوي على الاتهام هذا بـ «ان أفراد المؤسسة [الحق] لا يستطيعون التحقيق في عمليات قتل العملاء، ومطالبة جهات فلسطينية بأخذ مواقف محدّدة، في حين يستحيل تحديد هذه الجهات» (**المصدر نفسه**).

في فصل خاص تعرّض الى عمليات التعذيب وأوضاع السجون في المناطق المحتلة، ندّدت مؤسسة الحق بالتحقيقات التي أُجريت خلال العام ١٩٨٩، واعتبرتها انتهاكاً واضحاً لمعاهدة جنيف الرابعة، وتقع في عداد جرائم الحرب. وعدّد التقرير أشكال التعذيب التي شملت استخدام الكهرباء، والحرق، والضرب على الارجل، والضغط على الاعضاء التناسلية، ومنع النوم، أو الاكل، ووضع المعتقلين في ظروف قاسية. وأكد التقرير استشهاد ثلاثة فلسطينيين تحت التعذيب، العام ١٩٨٩، واثنين في السجون، العام ١٩٨٨. وأكد التقرير ازدياد عدد السجناء الفلسطينيين في الفترة ما بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ بنسبة أربعين بالمئة (**المصدر نفسه**).

وتعرّض التقرير الى الاجراءات الادارية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، والى عمليات هدم، وغلق، البيوت، وفرض الضرائب الجديدة على السكان. وأحصى، في هذا المجال، ستة أوامر